

Distr.: General
28 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أحيل إليكم طيه التقرير الوطني لدولة فلسطين بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لتقديمه إلى الاستعراض الوزاري السنوي المقرر عقده خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس في إطار البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة [الأصل: بالعربية]

المعالجة المستمرة والتحديات الناشئة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ للحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل
التقرير الوطني - دولة فلسطين

مقدمة

يسلط هذا التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية في تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، بالتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد العقبات التي تعترض التنفيذ والتي تتطلب التعاون الإقليمي والعالمي لتذليلها، والتحديات التنموية في المرحلة القادمة لدولة فلسطين.

وقد عبرت دولة فلسطين عن التزامها الكامل بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإعداد استراتيجية وطنية خاصة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وبناء على توصيات اجتماع القمة العشرية في نيويورك ٢٠١٠، اتخذت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية قراراً بالبدء بعملية وطنية لتوطين هذه الأهداف وتكييفها بما يتلاءم مع واقع وخصوصية فلسطين، ذلك على الرغم من وجود استراتيجيات وطنية، حيث إن الهدف هنا هو التركيز على وضع السياسات والتدخلات التفصيلية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف باشتقاقها من السياسات والتدخلات العامة التي قدمتها الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية. فقد أكدت نتائج وتوصيات اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالمراجعة العشرية للأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة الملكية الوطنية للأهداف الإنمائية كأمر حيوي لضمان الالتزام الوطني بهذه الأهداف من جهة، ولضمان تطوير هذه الأهداف بما يتلاءم مع خصوصية كل دولة من جهة أخرى، وذلك بسبب الفروق الكبيرة بين الدول، والتي تستدعي عدم التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية كإطار جامد، بل ضرورة التعامل معها بمرونة ومن منظور خاص بكل دولة.

لقد حرصت دولة فلسطين على مواكبة التقدم الحاصل على صعيد هذه الأهداف، فأصدرت وعلى مدار الأعوام العشر الأخير أربعة تقارير وطنية رصدت فيها عملية التقدم على هذه الأهداف، وتتبع فيه التباطؤ الحاصل على بعضها، وأفردت أجزاء وافية للوقوف

على هذه المفاصل من أجل الإعداد لأداء أفضل يضمن الحصول على النتائج المرجوة. لقد اصطدمت عملية التنفيذ وفي مراحل متعددة بالكثير من المعوقات والتي سيتحدث عنها تقريرنا هنا بالتفصيل، وكذلك سلط الضوء - هذه التقارير - على الإنجازات الحاصلة.

أما بالنسبة لمعيار الحقوق، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أهمية التعامل مع مجمل قضايا التنمية انطلاقاً من مبدأ الحقوق، سواء تلك المتعلقة بالحق في التعليم، أو الحصول على الخدمات الصحية، أو الحق في التبادل التجاري، أو حق الأجيال الحالية أو الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وآمنة، والحق في المشاركة السياسية، وأخيراً وليس آخراً الحق في التنمية، وغيرها. فالانطلاق من مبدأ الحقوق يفترض أن يدفع الدول، والمجتمع الدولي بشكل عام، باتجاه القيام بواجباته ومسؤولياته تجاه البلدان والشعوب وتجاه المواطنين في مختلف أنحاء العالم، يمنع الدول من التخلي عن مسؤولياتها اتجاه مواطنيها، ويمنع المجتمع الدولي من التهرب من مسؤولياته المرتبطة بإيجاد البيئة العالمية المساعدة على تحقيقي التنمية في العالم، ومن الإيفاء بالتزاماتها في هذا الاتجاه، بما في ذلك إعادة تشكيل نظام الإدارة السياسية والاقتصادية للعالم، ودعم وتمويل التنمية على الصعيد الدولي^(١).

منهجية إعداد التقرير

يمثل هذا التقرير حصيلة حوار مجتمعي نشط، جرى إعداده بالتزامن مع إعداد خطة التنمية الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية لأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، التي استندت بدورها إلى منهجية وحوار مجتمعي تشاركي في إعداد الخطط من خلال الحوار الاجتماعي، والشراكة ما بين الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية ذات العلاقة خلال السنوات الأخيرة. وقد استفاد التقرير من خلاصة المراجعات القطاعية وخطة التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٣ وما رصدته هذه المراجعة من تقدم وما عملت عليه من رصد للعقبات والتحديات، ورسم أولويات المرحلة المقبلة.

كما يستند التقرير إلى المراجعات الوطنية التي جرت في إطار مراجعة تحقيق الأجندة التنموية الدولية كتقرير الوطني حول التنمية المستدامة تحت الاحتلال المقدم إلى المؤتمر الدولي للتنمية - ما بعد ريو، والتقرير الوطني حول تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، والأولويات التنموية العالمية من منظور فلسطيني.

(١) السلطة الوطنية - وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (٢٠١٣). الأولويات التنموية العالمية من منظور فلسطيني، ورقة مقدمة إلى المنتدى العربي للتنمية، عمان، ٩-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ويعبر هذا التقرير عن حصيلة الحوار بين الشركاء التنمويين، الذي توج بعقد ورشة عمل لنقاش مسودة التقرير بمشاركة واسعة من الأطراف ذات العلاقة: الحكومة، والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص، والوكالات الدولية العاملة في فلسطين.

التقييم التقليدي للتقدم المحرز

ارتبط التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقدرة الحكومة الفلسطينية (والمجتمع الفلسطيني بشكل عام) على العمل على تنفيذ استراتيجيات التنمية دون قيود يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، فقد حققت دولة فلسطين تقدماً ملموساً على تحقيق الأهداف الإنمائية في مجالات التعليم، والصحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي الأهداف التي يوجد لنا سيطرة على العوامل المؤثرة فيها. وتؤكد دولة فلسطين على ضرورة تضافر الجهود لضمان استدامة الإنجازات التي تحققت في هذه الأهداف، فهي إنجازات هشة، ومهددة نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته على الأرض والموارد الفلسطينية، وخلق بيئة عدائية للتنمية واستدامة منجزاتها، وتحول دون ممارسة الحق في التنمية. أما الأهداف الأخرى، خاصة القضاء على الفقر والجوع، والحد من اللامساواة، وخلف فرص التشغيل العمل المنتج اللائق وكفالة الاستدامة البيئية، فإن قدرتنا على تنفيذ استراتيجياتنا وتدخلاتنا التنموية فيها محدودة لأن الحكومة لا تملك القدرات ولا السيطرة على الوسائل السياسية والقانونية والمادية التي تمكنها من ذلك. لذلك فإن التقدم فيها محدود، وسلي في بعض الحالات.

لقد حققت دولة فلسطين تقدماً كبيراً في تعميم التعليم لجميع الطلبة في المرحلة الابتدائية، فقد جرى ضمان التحاق شبه كامل بالصف الأول، كما أن نسبة البقاء في المرحلة الابتدائية تقترب من ١٠٠ في المائة.

وفي المجال الصحي، تحقق التطعيم الشامل للأطفال، وتم القضاء على الأمراض السارية، وتحققت إنجازات كبيرة على صعيد تحسين الصحة النفاسية. أما في ما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال ووفيات الرضع، فرغم التحسن الكبير في هذا المجال لم تصل فلسطين إلى الهدف الدولي، ومن المستبعد أن تصل له حتى عام ٢٠١٥. وقد تم تخفيض وفيات الأطفال بنسبة ٣١ في المائة حتى العام ٢٠١٠. وخلال السنوات القادمة سيكون التركيز على تطوير الخدمات الصحية أثناء الحمل وبعد الولادة، والتركيز على مسببات وفيات الأطفال.

رغم الجهود التي تبذلها دولة فلسطين من أجل تحقيق أهدافها التنموية، وتقليص الفجوات بين المناطق فإن التقدم المحرز في هذا المجال يصطدم بقدرتها على تنفيذ استراتيجياتها وتدخلاتها في المناطق المختلفة. فإمكانية تنفيذ دولة فلسطين استراتيجياتها التنموية وتدخلاتها محدودة في قطاع غزة بسبب استمرار الحصار، والانقسام السياسي والجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمنع الاحتلال الإسرائيلي العمل في المنطقة المسماة "ج" حسب اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل^(٢)، ويمنع العمل في القدس الشرقية، والتي تخضع لسياسات تهويد شاملة ومركزة.

وقد أظهر تقرير الأهداف الإنمائية الوطني اختلافا جوهريا في مسار التنمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فعندما يحرز تقدم إيجابي يكون هذا التقدم أسرع في الضفة الغربية، وعندما يقع تراجع يكون ذلك أكثر وضوحا في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. وكذلك فإن المؤشرات التنموية أدنى في المنطقة المسماة "ج" من باقي الأرض الفلسطينية.

التقييم المتعدد المستويات للإنجاز التنموي في فلسطين

في سياق التحضير الجاد الذي ينخرط فيه المجتمع الدولي من أجل إعداد أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، حيث تحتل استدامة التنمية موقعا محوريا باعتبارها شرطا جوهريا، نرى من واجبنا، ونحن نقدم هذا التقرير الطوعي، أن نعمل وفق الروحية الجدية نفسها، وأن لا نكتفي بالتقييم التقليدي لإنجاز أهداف الألفية في فلسطين، وأن لا نكتفي بالجزئيات والفروع، على حساب الأساسيات والأصول. فنحن لا نريد للشجرة أن تحجب الغابة.

وغالبا ما تنظر التقارير الدولية إلى الإنجاز التنموي في فلسطين باعتبارها نوعا من المعجزة، حيث أمكن تحقيق مستويات عالية في مؤشرات التنمية البشرية، رغم أنها دولة تحت الاحتلال، وليس الاعتراف الدولي بصفاتها كدولة مكتملة بعد. لكن ذلك تقييم مضلل، لسببين رئيسيين: الأول، أنه تقييم جزئي يطال مؤشرات بعينها غالبا ما لا تتجاوز الأساسيات. والثاني، أنها هشّة وغير مستدامة ومستندة إلى حد كبير جدا على المعونات الخارجية.

(٢) صنت اتفاقيات أوسلو الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى ٣ مناطق، وهي جميعها خاضعة للاحتلال الإسرائيلي: سُميت المنطقة الأولى "ألف"، وفيها سيطرة أمنية ومدنية للفلسطينيين، والمنطقة المسماة "ب" وفيها سيطرة مدنية للفلسطينيين، والمنطقة المسماة "ج" وهي خاضعة بالكامل للسيطرة الإسرائيلية، ولا يوجد سيطرة للفلسطينيين فيها، وتشكل هذه المنطقة ٦٢ في المائة من مجموع الأرض الفلسطينية.

على هذا الأساس، والتزاما بالجدية والموضوعية التي أشرنا إليها، سوف نقدم تقييماً للإنجاز التنموي في فلسطين، ومن ضمنها تحديدا الأهداف الإنمائية للألفية، لذلك سوف يتناول تقريرنا التقييم على ثلاث مستويات على النحو التالي:

١ - المستوى الأول، هو المستوى الكلي، الذي يتعامل مع وضع دولة فلسطين في السياق العالمي الكلي.

٢ - المستوى الثاني، يتناول الإنجازات والمعوقات المحققة في مجالات التنمية الجوهرية والأكثر أهمية، والتي تشكل جوهر أهداف الألفية الإنمائية، وغايتها المشتركة، ونعني تحديدا قضية الفقر والتشغيل، والموضوع المتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية.

٣ - المستوى الثالث، يتطرق إلى الإنجازات المحددة التي تقع ضمن أهداف الألفية، والتي تقع بنسبة أكبر ضمن القدرات والصلاحيات المحدودة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تقع بشكل خاص الإنجازات الخاصة بالتعليم والصحة، وتمكين المرأة.

المستوى الكلي: بيئة غير ملائمة للتنمية

لا يمكن ان نبدأ تقييم الإنجاز التنموي في فلسطين من حيث يبدأ في أي بلدا آخر. ففلسطين هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يزال يعاني من الاحتلال التقليدي منذ عقود. هذا الواقع يحرم الشعب الفلسطيني من حقه الأصيل من تقرير المصير في دولة مستقلة وذات قدرات وسيادة، ويحرمه بشكل كلي من حقه في التنمية من خلال سلبه القدرة على صنع مستقلة السياسي والمؤسسي، وعلى صياغة سياساته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا الانتهاك هو انتهاك كلي وشامل ومطلق، وهو نقيض التنمية بشكل جوهري. وهذا أمر لا يمكن تناسيه، في ما نحن نقيم التقدم المحقق في الجزئيات، رغم الاحتلال، وبجهود شعبنا ومؤسساته الشعبية الرسمية. وهذا ما يجعلنا اكثر استحقاقا لحقنا في ممارسة حقوقنا الوطنية كلها.

كان يمكن للتقدم المحرز أن يكون أكبر، وأن تحرز فلسطين تقدما في المجالات التي لم تسجل فيها تقدما ملموسا، مثل مكافحة الفقر وضمان استدامة البيئة، لو كانت البيئة العامة في فلسطين ملائمة للتنمية. فالاحتلال المديد، كرس وقائع سياسية واقتصادية واجتماعية تتحكم، بدرجة كبيرة، بآفاق تطور المجتمع الفلسطيني، وما زال يمارس تأثيره التخريبي على الأرض. ويستمر بحصار قطاع غزة، ويحد من تأثير النشاط التنموي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الأرض الفلسطينية كلها، وفي كثير من الأحيان يقوم بتدمير المنجزات التي أحرزت (الاعتداءات العسكرية، هدم المباني، وتدمير المنشآت الاقتصادية، وتخريب المزروعات،...).

فقد أدى الاحتلال إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حريته، وفرض عليه الكثير من القيود والمعوقات التي حدثت من تقدمه. وأدت سياسة الاحتلال إلى إدامة إفقار فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال مصادرة الأرض الفلسطينية، وتوظيفها لصالح مستعمراته التي أقامها على الأرض الفلسطينية في مخالفة للقانون الدولي، وإعاقة حركة السكان والبضائع، وشرذمة جغرافية الأرض الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من موارده. كما أنها ساهمت في انكشاف المجتمع بأكمله في ظل غياب الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي طوال ما يزيد عن قرن من الزمن^(٣). وأبرزت تقارير المؤسسات الدولية أثر إجراءات الاحتلال في تدهور مؤشرات التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ فقد أرجع البنك الدولي تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل رئيس، إلى استمرار إسرائيل بفرض القيود على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدعم الخارجي^(٤). هذا ان صح وصف النشاط الاقتصادي الفلسطيني بأنه اقتصاد وطني بالمعنى الحقيقي، اذ هو يفتقد إلى مكونات جوهرية لأي اقتصاد في العالم، بدءاً من عدم وجود عملة مستقلة، وعدم وجود حدود معترف بها دولياً للدولة، وتجزئة المجال الجغرافي للدولة، وعدم القدرة على جمع العائدات الجمركية... الخ.

حسب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على المنطقة المسماة "ج"، بينما تمتعت السلطة الوطنية الفلسطينية بسيطرة جزئية على المناطق المسماة "ألف" و "ب". وتشكل المناطق المسماة "ج" حوالي ٦٢ في المائة من الأرض الفلسطينية، وهي المخزون الاقتصادي والتنموي الاستراتيجي للدولة الفلسطينية ول مواطنيها. ففيها معظم الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة الأغوار والتي تعتبر سلة غذاء فلسطين، وهي غنية بالموارد الطبيعية، والأملاح المعدنية من البحر الميت، والحجر، وفيها مصادر المياه الرئيسية السطحية (نهر الأردن) والجوفية، والمواقع الأثرية والجمالية، وهي ضرورية للتمدد العمراني، وإنشاء الإسكانات، وتطوير البنية التحتية، وتشبيد المناطق الصناعية وغيرها. وقد أكد البنك الدولي أن هذه المنطقة تُعد "مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً". وخلص إلى نتيجة بأن "الاقتصاد الفلسطيني يخسر نحو ٣,٤ مليار

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة التخطيط الفلسطينية والتنمية الإدارية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - إسكوا (٢٠٠٩). التقرير الوطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في فلسطين ١٩٩٤ - ٢٠٠٨. رام الله - فلسطين.

(٤) World Bank (2011). West Bank and Gaza: Coping with Conflict? Poverty and Inclusion in the West
World Bank. Stagnation or Revival Palestinian Economic Prospects. Economic Bank and Gaza.
.Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 21 March 2012

دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المناطق“، وهو ما يشكل حوالى ثلث الناتج المحلي الفلسطيني. وتشير التقديرات إلى أن تحرير النشاط الاقتصادي في هذه المناطق يمكن أن يضيف نحو ٤٠ في المائة إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني على المدى القريب^(٥).

- ورقة حقائق سريعة عن المنطقة المسماة ”ج“ في الضفة الغربية - مخاوف إنسانية الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة
 - تحتفظ إسرائيل بصورة كاملة بالسيطرة على إنفاذ القانون والتخطيط والبناء فيها.
 - يعيش فيها حوالى ١٥٠.٠٠٠ فلسطيني في ٥٤٢ مجمّعاً سكنياً، من بينها ٢٨١ مجمّعاً تقع بأكملها أو يقع جزء منها في المنطقة ج.
 - يعيش في المنطقة ج نحو ٣٢٥.٠٠٠ مستعمر إسرائيلي في حوالى ١٣٥ مستعمرة وما يقرب من ١٠٠ بؤرة استعمارية، وذلك خلافاً للقانون الدولي. وتزيد مساحة المناطق البلدية الخاصة بالمستعمرات (المنطقة المتاحة لتوسّعها) تسع مرات عن مساحة المناطق المقام عليها البناء حالياً.
 - يعيش ٥.٠٠٠ فلسطيني في ٣٨ مجمّعاً تقع جزئياً في المنطقة المسماة ”ج“، وأعلن أنّها ”مناطق إطلاق نار“ لأغراض التدريب العسكري، مما زاد انكشاف السكان على المخاطر وتعرضهم لخطر التهجير.
 - هدم الاحتلال ٥٤٠ مبنى فلسطيني في المنطقة ج خلال عام ٢٠١٢، من بينها ١٦٥ مبنى سكنياً بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء، مما أدى إلى تهجير ٨١٥ شخصاً أكثر من نصفهم أطفال.
 - لا يتصل ما يزيد عن ٧٠ في المائة من المجمّعات السكنية الواقعة برمتها أو معظمها في المنطقة المسماة ”ج“ بشبكة مياه وتعتمد على المياه المنقولة بالصهاريج بتكاليف باهظة. وينخفض استهلاك المياه في هذه المنطقة إلى ٢١ لتر للفرد يومياً، أي خمس الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية.
 - يعاني ٢٤ في المائة من السكان الفلسطينيين في المنطقة المسماة ”ج“ من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ ١٧ في المائة في باقي الضفة الغربية.
- كانون ثاني ٢٠١٣

(٥) البنك الدولي (٢٠١٣). الضفة الغربية وقطاع غزة: المنطقة ”ج“ ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني. نقلاً عن:

http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank_Arabic_executive_sum

.mary_area_C_sept13_final

وزاد عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية من معاناة الفلسطينيين المقدسيين وفي باقي الضفة الغربية، وأعاق التواصل الاجتماعي، والنشاط الاقتصادي، في كلا المنطقتين. وتسبب في حرمان دولة فلسطين من تقديم الخدمات لمواطنيها في القدس. ويتبع الاحتلال الإسرائيلي تهويد القدس وطمس هويتها العربية الفلسطينية. وأحكام الاحتلال حصارها وعزلها جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن عمقها العربي الفلسطيني، وذلك من خلال جدار الضم والتوسع، والقوانين ذات الطابع العنصري الموجه ضد الفلسطينيين، وسياسة التهجير وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وبناء المستعمرات اليهودية في مخالفة للقانون الدولي.

لمحة عن سياسات تهويد القدس:

- سيطر الاحتلال على معظم أراضي القدس وخصصها لخدمة مستعمره، وأبقى على ١٣ في المائة فقط من الأراضي لخدمة مواطني القدس والبالغ عددهم ٣٠٤ ألف مواطن.
- زرع الاحتلال ٢٠٠ ألف مستعمر في القدس بشكل مخالف للقانون الدولي.
- هدم المنازل: هدم ٣٤٠٠ منزل للمواطنين الفلسطينيين منذ العام ١٩٦٧، وتسارعت عملية الهدم في السنوات الأخيرة.
- تفرض قيود على ترخيص المباني الفلسطينية، ويوضع سقف لعدد الرخص الممنوحة (٣ رخص شهريا)، ويفرض رسوم خيالية على الترخيص.
- سحب هوية ١٤٥٠٠ مواطن من القدس (منعهم من حق الإقامة في القدس) منذ العام ١٩٦٧ وحتى ٢٠١٣، وأثر ذلك سلبا على ٢٠ في المائة من الأسر الفلسطينية في القدس.
- عزل جدار الضم والتوسع الذي بنته إسرائيل حول القدس ٩٩ ألف مواطن فلسطيني من سكان القدس عن مركز المدينة، وهم مضطرون للتنقل عبر حواجز مكتظة، وخاضعة لإجراءات تفتيش طويلة، لقضاء احتياجاتهم.
- نسبة الفقر بين الفلسطينيين المقدسيين ٧٩ في المائة.
- تسيطر إسرائيل على التعليم في القدس وتسعى إلى أسرته.

خلق استمرار الفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار الحصار المشدد على القطاع، أزمة إنسانية في قطاع غزة، وأعاق الاستفادة من موارد المنطقتين في تعزيز الإنجازات التنموية في دولة فلسطين، وأعاق التكامل في العمل التنموي بينهما. ويشكل سكان قطاع غزة ثلث الفلسطينيين في دولة فلسطين، والكثافة السكانية فيه مرتفعة، وتبلغ

٦٦١ ٤ فرد لكل كيلو متر مربع، وهي من أكثر مناطق العالم ازدحاماً. ويشكل اللاجئون ٨٠ في المائة من إجمالي سكان القطاع، وهم الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨، وما زالوا ينتظرون عودتهم إلى ديارهم وأملأهم. وترتفع بين سكان قطاع غزة نسبة صغار السن (٤٣،٤ في المائة)، ويشكل الشباب (في عمر ١٥-٢٩) نحو ٣٠ في المائة من مجموع السكان.

لمحة عن قطاع غزة

- فرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً مشدداً على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، وقتل الاحتلال منذ ذلك التاريخ ٤٠٠ ٢ فلسطيني في قطاع غزة، ربعهم من الأطفال والنساء، وجرح ٧٧٠٠ شخص، وهجر ١٢ ألف شخص دمر الاحتلال منازلهم، وما زالوا عاجزين عن إعادة بناءها.
- على الرغم من النمو الاقتصادي في قطاع غزة، إلا أنه ما زال أسوأ مما كان عليه نهاية التسعينيات. وبلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٧٢ دولار أمريكي خلال الربع الثالث عام ٢٠١٣، ويمثل ذلك تراجعاً بنسبة ٠,٧ في المائة مقارنة مع الربع الثالث عام ٢٠١٢. ويعود التراجع بصورة خاصة إلى تشديد الحصار.
- سجلت البطالة معدلات كبيرة، وبلغت ٣٨,٥ في المائة نهاية العام ٢٠١٣، وبلغت نسبة الفقر بحسب التقديرات ٣٨,٨ في المائة من الأفراد العام ٢٠١١، ونسبة الفقر المدقع ٢١,١ في المائة خلال نفس السنة - بالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم في قطاع غزة، إلا أن الارتقاء بنوعية التعليم يشكل تحدياً كبيراً. ويعاني القطاع من نقص شديد في الغرف التدريسية، حيث تعمل ٧٦,٤ في المائة من المدارس الحكومية و ٨٦ في المائة من مدارس الأنروا بنظام الفترتين، مدرسة صباحية وأخرى مسائية.
- وبالنسبة للوضع الصحي فإن لكل ١٠٠٠ فرد يوجد ١,٤ سرير، بينما في الضفة الغربية ١,٢ سرير لكل ١٠٠٠ فرد، ويوجد في القطاع عيادة لكل ٨٩٦ ١٠ فرد، وفي الضفة عيادة لكل ٠٦٥ ٤ فرد، وتوضح هذه المعطيات الفجوة الكبيرة بين الضفة والقطاع. وبالرغم من جهود الشركاء ما زال قطاع غزة يعاني من زيادة في الطلب على الخدمات الصحية وتدني نوعيتها.
- يواجه السكان انقطاع منتظم في التيار الكهربائي يصل إلى ١٢ ساعة يومياً، وذلك بسبب العجز عن تلبية الطلب على الكهرباء بسبب عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء.

- يعاني القطاع من أزمة مياه خطيرة. ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية الساحلية التي تتعرض للاستنزاف، وهو ما أدى إلى تناقص مستوياتها، وارتفاع ملوحتها إلى مستويات تفوق كثيرا المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وتعتبر ٩٤ في المائة من مياه قطاع غزة غير صالحة للشرب دون معالجة. وتشير البيانات إلى أن معدل استخدام الفرد من المياه ٦٠-٧٠ لتر للفرد يوميا حسب الموسم، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية والبالغ ١٠٠ لتر للفرد يوميا.
- يعاني قطاع غزة من مشكلة معالجة مياه الصرف الصحي، حيث يجري ضخ ٩٠ ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يؤثر سلبا على الصحة العامة، وعلى صناعة السمك.

أدت الهجمات الإسرائيلية المتتالية على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٠ وتداعياتها إلى تقويض المنجزات التنموية التي تحققت حتى العام ١٩٩٩، وتسببت في انكماش الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة، وشل عمل مؤسسات السلطة الوطنية، وقد جرى توجيه جزء كبير من العمل التنموي اللاحق إلى مواجهة الآثار المباشرة للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني. وبقيت المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني أدنى من مستواها عام ١٩٩٩ حتى العام ٢٠١٠ (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ أقل بحوالي ٣ في المائة منها عام ١٩٩٩).

بالتوازي مع الاعتداء العسكري على المجتمع الفلسطيني، قام الاحتلال ببناء جدار الضم والتوسع على الأرض الفلسطينية، الذي تسبب في عزل تجمعات سكانية بكاملها، وحصر حركتها في منافذ محدودة تخضع لرقابة جنود الاحتلال، وعزل المواطنين في التجمعات المحاذية للجدار، وأعاق وصولهم إلى أراضيهم ومواردهم الاقتصادية التي عزلها الجدار. وقد سبق وقضت محكمة العدل الدولية في لاهاي في قرارها الصادر بتاريخ ٩ حزيران/يوليه ٢٠١٤ أن جدار الضم والتوسع، الذي تقيمه إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية مخالف للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه، ودفع تعويضات لكل المتضررين بما في ذلك القاطنين في القدس الشرقية وما حولها.

وتعتبر المستعمرات التي أقامها الاحتلال على الأرض الفلسطينية المخالفة للقانون الدولي من أكثر السياسات الاحتلالية خطرا على واقع ومستقبل التنمية في دولة فلسطين. وتعمل هذه المستعمرات، والبنية التحتية الخاصة بها، على تقطيع أوصال أراضي الدولة الفلسطينية، وتهدد مستقبل حل الدولتين. بالإضافة إلى حرمانها الفلسطينيين من استخدام

مواردهم التي تسيطر عليها هذه المستوطنات (الأرض الزراعية والمياه بصورة خاصة)^(٦). وقد نشطت في هذه المستعمرات منظمات إرهابية من المستعمرين تحت اسم "جماعات تدفع الثمن"، وهي جماعات إرهابية يهودية تستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم. كما أنها مصدر تلوث رئيسي للبيئة الفلسطينية. وبلغ عددها ١٤٤ مستعمرات نهاية عام ٢٠١٢، يسكنها حوالي ٥٦٣ ألف مستعمر.

وتهدد إعاقة الحركة من قبل الاحتلال منجزات التنمية في فلسطين، وهذا ما تؤكده عليه التقارير الدولية المختلفة^(٧)، وذلك من خلال الحواجز الدائمة أو الطيارة، ومنع الفلسطينيين من استخدام طرق خصصها الاحتلال لمستوطنيه، وإجبار الفلسطينيين على سلوك طرق بديلة طويلة وخطرة.

يشكل الاحتلال العائق الرئيسي للتنمية في دولة فلسطين، وهو ما يجعل من الحرية والاستقلال، وسيادة دولة فلسطين على أرضها ومواردها ومعابرها شرطا ضروريا لتحقيق لجعل التنمية ممكنة. يضع ذلك المجتمع الدولي أمام مسؤولياته المباشرة والعملية في تحقيق القانون الدولي والقرارات الدولية القاضية بإنهاء الاستعمار، وحماية حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في التنمية وضمها حقه في السيطرة على موارده. كما أن المجتمع الدولي مطالب بالاضطلاع الفوري بمسؤولياته للضغط على إسرائيل لوقف إجراءاتها التي تسبب تآكل أي إنجازات تنموية على الأرض. وعلى المدى المتوسط، هو مطالب بالمساعدة على تغيير الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي منتهكا القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لإفساح المجال أمام تجديد آمال خيار الدولة الفلسطينية.

المستوى الثاني: الفقر والتشغيل والموارد الطبيعية

١ - زيادة معدلات الفقر والبطالة رغم الجهود المبذولة

ما زالت معدلات الفقر مرتفعة، وهي من أبرز التحديات التي تقف أمام عملية التنمية الوطنية في فلسطين، فبالرغم من كل الجهود المبذولة، والبرامج التي تنفذ في إطار محاربة الفقر سواء التنمية أو الإغاثية إلا أنها لم تحقق تحسناً جدياً منذ العام ١٩٩٦، الذي

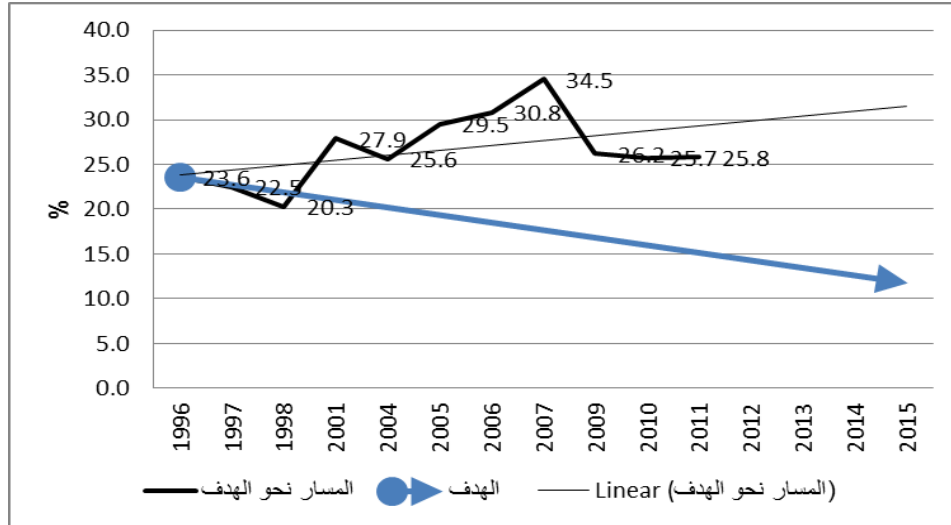
(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: Ministry of Planning and Administrative Development (2012). Sustainable Development Under Israeli Occupation: Achievements and Challenges- Palestine's Report to the United Nation Conference on Development, Rio de Janeiro, 20-22 June 2012. Ramallah- Palestine.

(٧) لمزيد من التفصيل في رصد أثر الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة راجع: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية - الإدارة العامة لتخطيط القطاع الاجتماعي (٢٠١١). الانعكاسات الاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بما فيها القدس ٢٠١٠. رام الله - فلسطين.

توفرت فيه أول بيانات حول الفقر، حيث بلغت ٢٣,٦ في المائة وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، وبلغت ٢٥,٨ في المائة العام ٢٠١١، مع الإشارة إلى أن هذه التقديرات محافظة وهي تقل عن الواقع، بحكم طبيعة القياس نفسه حيث أن فقر الدخل على أساس الاستهلاك يعطي دائماً نتائج محافظة في كل مكان، يضاف إليها أن ظاهرة الفقر في فلسطين لا تتعلق بالدخل وحده، بل هي تشمل كل أوجه الحرمان وانتهاك الحقوق الذي لا يقيسه فقر الدخل.

يظهر الشكل المرفق، أن فلسطين بعيدة عن تحقيق هذا الهدف، مع التأكيد على أن ذلك وثيق الارتباط بواقع الاحتلال وعدم وجود دولة وطنية مكتملة القدرات والصلاحيات، وعدم وجود اقتصاد وطني مكتمل العناصر أيضاً. يشير الاتجاه العام إلى تصاعد معدلات الفقر في فلسطين. وينسجم تطور الفقر في فلسطين مع الحالة العامة "للاقتصاد الوطني"، فبعد النجاحات المحدودة التي تحققت حتى العام ١٩٩٩، عانى الاقتصاد الفلسطيني من انكماش كبير عام ٢٠٠٢، حيث تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٢. ويظهر من الجدول المرفق التذبذب الشديد في حصة الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي، وارتباطها بالتطورات الأمنية والسياسية العامة في فلسطين. مع العلم أن هذه الأرقام اتخذت من العام ٢٠٠٤ سنة أساس.

نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني، ١٩٩٦-٢٠١١



فقد تراجعت معدلات الفقر بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩، عندما خفت القيود على النشاط الاقتصادي الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال، عندما التزمت الأطراف الدولية

بتوفير المساعدات التنموية للسلطة الوطنية. في الفترة اللاحقة التي تلت الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، حصل انكماش شديد في النشاط الاقتصادي تسببت به اجتياحات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وحصارها المشدد على قطاع غزة، ومنع توجه العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل ضمن دولة إسرائيل، وتوقف قسم هام من المساعدات الأجنبية، وغيرها من الإجراءات.

بالنسبة إلى توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. عن فيهم النساء والشباب، فما زالت معدلات البطالة مرتفعة، وما زالت تشكل تحدياً تنموياً كبيراً في دولة فلسطين، وما زالت فلسطين بعيدة عن تحقيق الغاية للأسباب نفسها التي تمت الإشارة إليها أعلاه في موضوع الفقر. فقد اتجهت معدلات البطالة نحو الانخفاض في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ (انخفضت من ١٨,٢ في المائة - ١١,٨ في المائة)^(٨)، ولكنها اتخذت اتجاهها تصاعدياً بعد ذلك، فقد بلغ معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة ٢٥,٢ في المائة خلال الربع الرابع عام ٢٠١٣، وما يزال التفاوت كبيراً في معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة (٣٨,٥ في المائة في قطاع غزة مقابل ١٨,٢ في المائة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٣). من جهة ثانية، ما يزال الفرق بين الذكور والإناث في معدلات البطالة كبيراً، ففي حين بلغت البطالة بين الذكور ٢٣,١ في المائة، كانت ٣٣,٥ في المائة بين الإناث. وتتركز أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت ٤٣,١ في المائة بواقع ٣٥ في المائة للذكور و ٧٤,٨ في المائة للإناث^(٩). وتجدر إشارة هنا، إلى أن نسبة البطالة هنا محسوبة بحسب التعريف الدولي للبطالة المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية، والارقام لا تشمل اليائسين عن البحث عن عمل، ولا من يعملون بشكل جزئي في أعمال هامشية.

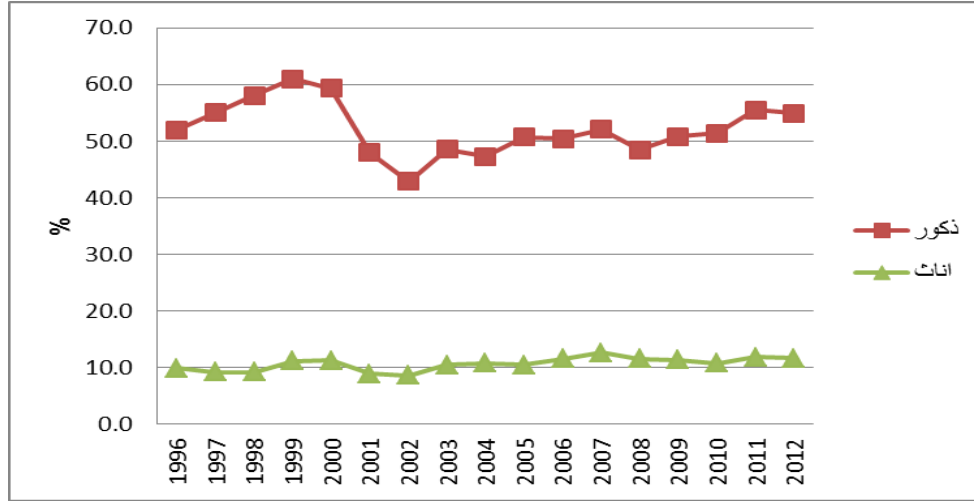
ويوضح الشكل التالي تذبذب نسبة العاملين إلى السكان لدى الجنسين، وما زالت نسبة العمالة إلى السكان أدنى من المستوى الذي بلغته عام ٢٠٠٠ لكلا الجنسين. ومن جانب آخر فإن الفجوة بين الجنسين ما زالت كبيرة، ولم يسجل انجاز جدي في هذا المجال. وفي السياق ذاته فإن نسبة انتشار الفقر بين أسر العاملين ما زالت مرتفعة، ويعاني ٢١,٩ في

(٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (٢٠١٠). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية. رام الله - فلسطين. ص ٤.

(٩) دولة فلسطين (٢٠١٤). الخطة التنموية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦.

المائة من الأفراد في أسر العاملين من الفقراء، ويشكل هؤلاء نحو ثلثي الفقراء، وبينما كانت نسبة الفقر في أوساط العاطلين ٤٨,٨ في المائة، ويشكلون ١٤,٤ في المائة من الفقراء^(١٠).

نسبة العمالة إلى السكان حسب الجنس



في إطار تحقيق العمل اللائق، أقرت دولة فلسطين الحد الأدنى للأجور من خلال التوافق بين الشركاء الاجتماعيين، ورغم ذلك ما زال ٢٢ في المائة^(١١) من العاملين في القطاع الخاص المحلي بأجر يتقاضون اجرا شهريا أقل من الحد الأدنى للأجور.

ويعمل ١٦,٤ في المائة من العاملين من الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي، نحو ثلثهم يعملون بدون تصاريح، ويضطر هؤلاء إلى الوصول إلى مناطق عملهم من خلال طرق خطرة، حيث يتعرضون لمطاردة الجيش الإسرائيلي، ويتعرضون للمطاردة داخل إسرائيل من قبل الشرطة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ويخضع هؤلاء إلى ظروف عمل أقرب للعبودية، حيث يخضعون إلى استغلال من أرباب العمل، بما فيها التعرض للنصب، وعدم دفع أجورهم، والتهديد بتسليمهم إلى الشرطة في حال اصرارهم على المطالبة بأجورهم.

لم تنجح دولة فلسطين في تخفيض نسبة السكان الذين يفتقدون الأمن الغذائي. وتتذبذب مستويات الأمن الغذائي في دولة فلسطين، فبعد أن حققت تحسنا بسيطا عام

(١٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢). مسح انفاق واستهلاك الأسرة: مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية - الاستهلاك والانفاق والفقر ٢٠١١. رام الله - فلسطين. ص ٩٢.

(١١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٤). مسح القوى العاملة (دورة تشرين أول - كانون أول ٢٠١٣) - الربع الرابع، المؤتمر الصحفي.

٢٠١١، عادت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى الارتفاع. وتفيد البيانات أن ٣٤ في المائة من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي عام ٢٠١٢، بواقع ٥٧ في المائة في قطاع غزة و ١٩ في المائة في الضفة الغربية من مجمل الأسر الفلسطينية مقابل ٢٧ في المائة في العام ٢٠١١، بواقع ٤٤ في المائة في قطاع غزة و ١٦ في المائة في الغربية. وفي عام ٢٠٠٩ كانت النسبة ٣٦ في المائة على المستوى الوطني، بواقع ٦٠ في المائة في قطاع غزة و ٢٢ في المائة في الضفة الغربية^(١٢).

يرجع التحسن في مستويات الأمن الغذائي بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ إلى المساعدات النقدية والعينية التي تقدم عبر برامج التحويلات النقدية والعينية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، التي ارتفع عدد المستفيدين منها بشكل مضطرد، وكذلك برامج المساعدات التي تنفذها المؤسسات الدولية، وبخاصة في قطاع غزة^(١٣). ويمكن تعميم الاستنتاج الذي توصلت له دراسة حديثة عن الأمن الغذائي في قطاع غزة على الأراضي الفلسطينية بشكل عام، حيث أكدت هذه الدراسة على وجود عاملين متداخلين يؤثران في توجهات الأمن الغذائي وفي القطاع الزراعي، وهما: الاحتلال الإسرائيلي وتوجهات تمويل الدول المانحة^(١٤).

وتعبيراً عن التزام دولة فلسطين بمكافحة الفقر فقد عملت خلال السنوات الماضية على إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وتعزيز كفاءتها في تقديم المساعدات الاجتماعية. ومن أجل ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، قامت الحكومة بمراجعة وتطوير آليات الاستهداف واحتساب المنفعة في برامج المساعدات النقدية. ويجري تنفيذ برامج المساعدات الاجتماعية المعمول به في فلسطين من خلال شراكة نشطة ما بين الحكومة الفلسطينية وشركائها التنمويين المحليين والوكالات الدولية العاملة في فلسطين، خاصة برنامج الغذاء العالمي. ويجري تمويل هذه البرامج، بصورة رئيسية من المساعدات الدولية، خاصة الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإسلامي. وخفضت المساعدات المباشرة معدلات الفقر الوطني بنسبة مقدارها ١,٨ في المائة، وساهمت بتخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها ١,٢٩ في المائة.

(١٢) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٢. نشرة الأمن الغذائي، العدد السابع. رام الله - فلسطين.

(١٣) السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١٢). الاستراتيجية الوطنية لتحقيق أهداف الألفية. رام الله - فلسطين.

(١٤) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٣. نشرة الأمن الغذائي، العدد الثامن. رام الله - فلسطين.

الا انه رغم كثافة برامج الدعم، التي تقوم على شراكة فعالة ما دولة فلسطين والمجتمع الدولي (الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الاسلامي، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة)، إلا أن النتائج متواضعة، ويبقى هدف القضاء على الفقر بعيد المنال على المدى القريب. فبعض مسببات الفقر خارج سيطرة الفلسطينيين، كما أن بعض المفاتيح المهمة في هذا المجال (الموارد) ما زالت خارج سيطرة الفلسطينيين.

وتتمثل الأولويات السياسية التي ستعمل الحكومة على تنفيذها في هذا المجال على مدى السنوات الثلاثة القادمة فيما يلي:

- استكمال بناء أنظمة متكاملة للحماية الاجتماعية قائمة على الحقوق، تقدم الخدمات ذات النوعية الجيدة، التي من شأنها توفير الحياة الكريمة وتتيح الفرص لكافة أبناء الشعب لا سيما الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والشباب والنساء والمسنين.
 - استمرار العمل في تقديم الخدمات والرعاية والتأهيل للأسرى والأسرى المحررين وأسر الشهداء والجرحى وذويهم في كافة المناطق الجغرافية.
 - جسر الفجوة التنموية والتباينات المناطقية وخاصة تلك التي يسيطر عليها الاحتلال: "مناطق ج" والتجمعات السكانية المخاضية للحداد والقدس الشرقية أو في قطاع غزة.
 - تطوير نظام وطني للضمان الاجتماعي يعزز التكافل بين الأجيال ويعطي الأولوية للفئات الفقيرة والمهمشة.
 - العمل على تطوير البناء المؤسسي والإطار القانوني وحوكمة قطاع الحماية الاجتماعية، وتعزيز اللامركزية وتعميق العلاقة مع مقدمي الخدمات من القطاع الحكومي وغير الحكومي ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.
 - العمل بشكل ممنهج وتدرجي للانتقال بفلسفة مكافحة الفقر من الاعتماد على البرامج الإغاثية إلى الاعتماد على تدخلات تنموية من خلال تعزيز الروابط بين المساعدات الإنسانية والتنموية، والاستثمار في التمكين الاقتصادي وبناء القدرات للأسر الفقيرة والمهمشة وتمكينها من الاعتماد على النفس.
- يلاحظ غلبة البعد الإغاثي والرعائي والتوزيعي في سياسات مكافحة الفقر. ويعود ذلك أيضا إلى الدور الحاسم لواقع الاحتلال وعدم اكتمال وجود الدولة والاقتصاد الوطني، وفقدان السيطرة على الموارد. ففي مثل هذه الحال، لا يبقى أمام السلطة الوطنية سوى

هامش ضيق للتعامل مع آثار الفقر بهدف التخفيف منها، والحد من مظاهر الفقر أكثر شدة، في حين تبقى السياسات التمكينية، والتي تنصدر لأسباب الفقر وآليات الافقار، بعيدة المنال.

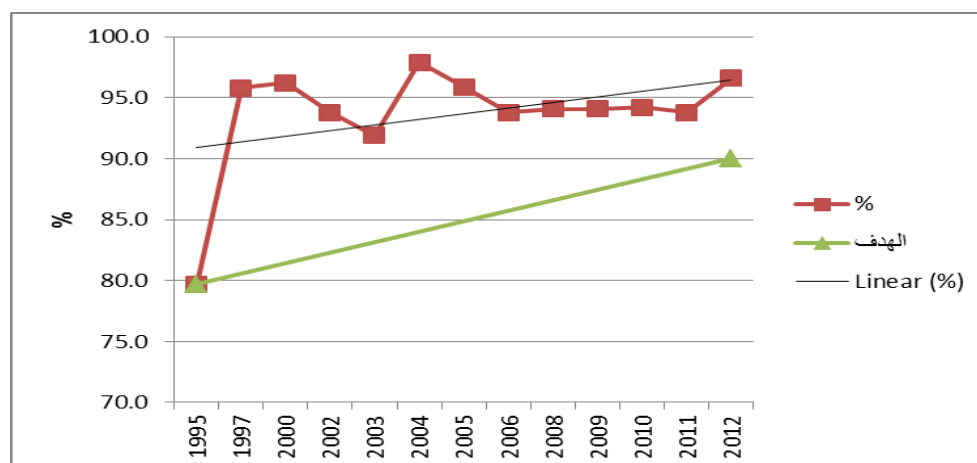
٢ - ضمان الاستدامة البيئية: لا نسيطر على الموارد

تعتبر فلسطين من الدول التي تتأثر مباشرة بظاهرة تغير المناخ، وكواحدة من بين الدول أو الأماكن التي تتأثر مباشرة بهذا التغير بات لزاما علينا أن ننتبه إلى ذلك وأن نورد سياسات ذات صلة بالموضوع من أجل تعزيز مسألة التأقلم مع هذه الظاهرة لأننا كغيرنا من دول المنطقة العربية والدول النامية ليس لنا ذلك التأثير الواضح في هذا التغير بقدر ما تتأثر به.

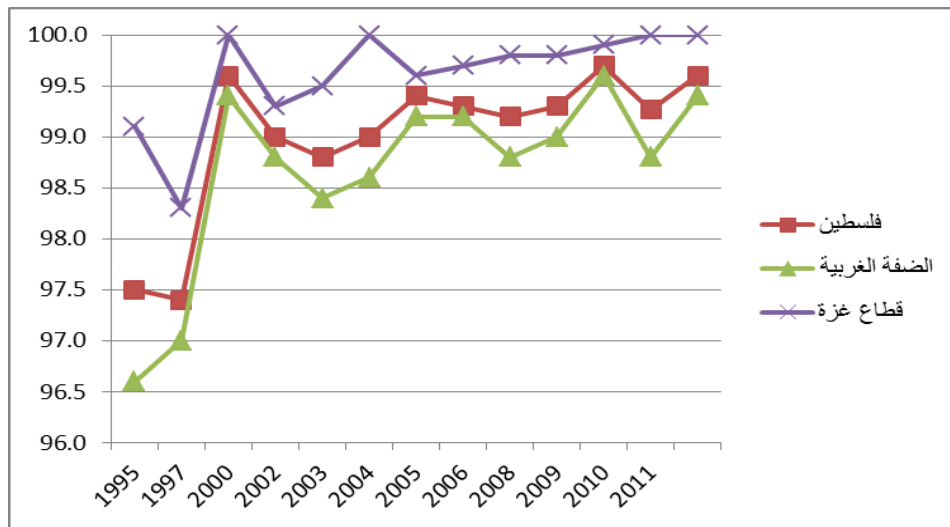
من جانب آخر يعتبر التلوث أحد أهم المظاهر والمشاكل التي يجب إحداث تقدم باتجاه الحد منها وتوفير السبل والآليات لمواجهتها. حيث يعتبر تخفيف التلوث للوصول إلى بيئة فلسطينية أقل تلوثا مما هو عليه الآن هو أحد القضايا الأخرى التي تمحورت حولها فكرة التقدم على هذا الاستهداف.

وتمكنّت دولة فلسطين من تخفيض نسبة الذين لا يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء بنسبة ٨٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥ و ٢٠١٢. كذلك زادت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صرف صحي سليمة من ٩٧,٥ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٩٩,٦ في المائة. وهذا يكافئ تخفيض نسبة الذين لا يستخدمون مرافق صرف صحي سليمة بنسبة ٨٤ في المائة.

نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء



نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصادر مرافق صرف صحي سليمة.



لكن هذه النتائج تخفي النقص الكبير في كمية المياه التي يتزود بها الفلسطينيون، ونوعيتها، نتيجة سيطرة الاحتلال على هذه الموارد، وكذلك الحال مع خدمات الصرف الصحي، فهي تفتقر إلى وجود نظام متكامل لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتهدد مياه الصرف الصحي غير المعالجة البيئة الفلسطينية على المدى البعيد. كما تشير التقارير الواردة أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه يبلغ ١٣٥ (لتر/ يوم)، بينما وصل معدل استهلاك الإسرائيلي من المياه ٣٥٣ (لتر/ يوم) فيما بلغ استهلاك المستعمر بالضفة الغربية نحو ٩٠٠ (لتر/يوم)، أي أكثر من سبعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني.

وتعتبر ٤٨,٨ في المائة من الأسر في فلسطين عام ٢٠١٣ المياه جيدة، وتباين هذه النسبة بشكل كبير على مستوى المنطقة حيث بلغت ٧٣,٥ في المائة في الضفة الغربية مقابل ٥,٨ في المائة فقط في قطاع غزة. إن تدني هذه النسبة في قطاع غزة يعزى إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه، بالإضافة إلى عدم وجود ضبط لمياه الشرب من قبل الهيئات المحلية في قطاع غزة. و ٢٧ في المائة من الأسر في فلسطين عام ٢٠١٣ تتوفر لديها خدمة الإمداد بالمياه بشكل يومي، في حين بلغت نسبة الأسر التي تتوفر لها خدمة الإمداد بالمياه من ٣-٤ أيام اسبوعياً على مستوى فلسطين ٥١,٣ في المائة^(١٥).

(١٥) الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني ٢٠١٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

لمحة حول قطاع المياه

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للتزود بالمياه في فلسطين حالياً، نتيجة حرمانها من حقها في مياه نهر الأردن. ونتيجة للمشاريع التحويلية التي أقامت إسرائيل على نهر الأردن، انخفضت كمية جريانه إلى حوالي ٢ في المائة من معدل جريانه التاريخي، معظمها مياه صرف صحي غير معالجة الأمر الذي أثر سلباً على البحر الميت، حيث يعاني البحر من انخفاض مستمر في منسوب سطح المياه فيه الأمر الذي أدى إلى تقلص مساحته إلى أكثر من النصف.

ولقد كان لتزايد اعداد السكان وثبات كمية المياه المتاحة حسب اتفاقية أوسلو اثراً ملحوظاً في التأثير على حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة والتي وصلت إلى ٧٦,٤ لتر/فرد/يوم عام ٢٠١٢ في الضفة الغربية بينما كانت ٦٠-٧٠ لتر/فرد/يوم في قطاع غزة مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد عن ٩٤ في المائة من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (١٠٠ لتر/فرد/يوم) كحد أدنى، وبناءً على المعلومات المائية للعام ٢٠١٢ فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد عن ٨٥ في المائة من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومين من الوصول إلى مياههم في نهر الأردن منذ العام ١٩٦٧.

أصبح من الضروري تبني قرار سياسي لتصويب الاضرار التي سببها البند ٤٠ من اتفاقية أوسلو، وتصويب الاضرار السياسية التي سببها الوضع الحالي في قطاع غزة، والاستفادة من المجتمع الدولي للضغط على الجانب الإسرائيلي لبسط سيطرة قطاع المياه الفلسطيني على المنشآت والمصادر المائية، وإعادة تأهيل البنية التحتية بهدف تقليل الفاقد وتوسيع نطاق الخدمة وفق خطة استثمارية واضحة. وضع استراتيجية واضحة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي بهدف الحد من التلوث الناجم عن المياه العادمة للمستوطنات.

وتركز الحكومة الفلسطينية خلال الفترة القادمة ٢٠١٤-٢٠١٦ على الدعم والاستثمار في قطاع البيئة والموارد الطبيعية لما لهذا القطاع من أهمية والتي ستعمل على تنفيذ الأولويات التالية، وذلك من ضمن القدرات والصلاحيات التي تملكها:

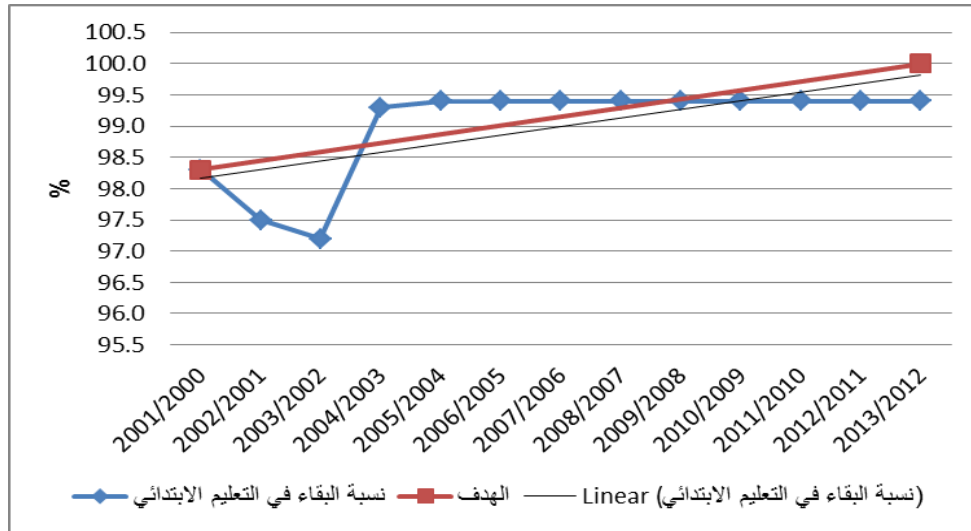
- ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة وتعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئية.
- تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة.
- حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.
- تنظيم استعمالات الأراضي واستغلال المصادر الطبيعية المتاحة بشكل مستدام.
- مكافحة التصحر وتعزيز إجراءات التكيف مع التغير المناخي.
- تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام.
- تطوير وتحديث الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لقطاع البيئة.

المستوى الثالث: الإنجاز المتحقق في أهداف محددة والتحديات

١ - تقدم ملموس في تعميم التعليم الابتدائي

استطاعت فلسطين تحقيق تقدم ملموس على صعيد المؤشرات الكمية الخاصة بالتعليم، وتقدمت على الكثير من الدول في المنطقة، بل في العالم على هذا الصعيد، بما فيها المساواة بين الجنسين في معدلات التحاق الطلبة في مراحل التعليم المدرسي، بل إن معدلات الإناث تفوق معدلات الذكور في بعض المراحل.

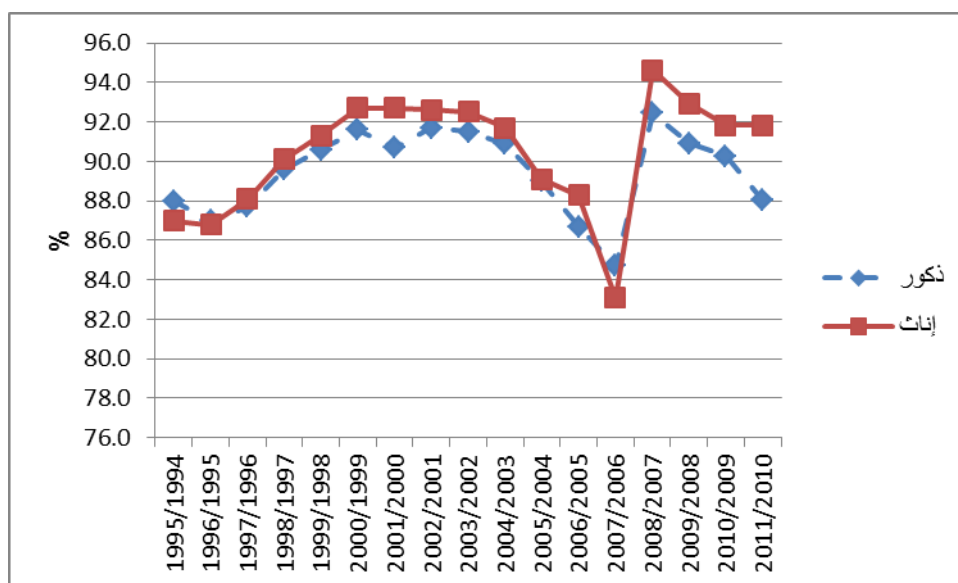
نسب البقاء في التعليم الابتدائي



المصدر: <http://www.pcbs.gov.ps/site/994/Default.aspx>

وتعتمد فلسطين التعليم الأساسي كمرحلة إلزامية، وهي مرحلة تستمر حتى الصف العاشر الأساسي، وقد أظهرت البيانات أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي قد بلغ ٩٤,٤ في المائة من الأفراد في عمر ٦-١٥ سنة، وأن معدل البقاء في التعليم الأساسي قد بلغ ٨٨,٥ في المائة^(١٦)، وتشمل هذه النجاحات كلا الجنسين. وتسعى فلسطين إلى ضمان التحاق كافة الطلبة ذكورا وإناثا بهذه المرحلة من خلال مجموعة من السياسات والتدخلات اللازمة.

صافي نسبة القيد في مرحلة التعليم الاساسي



من جانب آخر فإن معدلات معرفة القراءة والكتابة في أوساط الشباب (عمر ١٥-٢٤) مرتفعة، وهي تقترب من ١٠٠ في المائة، وتشمل كلا الجنسين. كما أن معدلات الامام بالقراءة والكتابة في أوساط البالغين مرتفعة (٩٥,٦ في المائة العام ٢٠١٢، بواقع ٩٨,١ في المائة للذكور، و ٩٣,١ في المائة). وهي إنجازات مهمة مقارنة بدول الإقليم.

معدلات التحاق بالتعليم أفضل للفتيات مقارنة بالذكور
معدل الالتحاق الإجمالي للصف الأول الأساسي في نهاية العام ٢٠١٣/٢٠١٢ هي ٩٩,٧ في المائة (٩٩,٣ في المائة للذكور و ١٠٠,١ في المائة للإناث). وكانت ١٠٠,٦ في المائة للعام ٢٠١٢/٢٠١١ (١٠٠,٤١ في المائة للذكور و ١٠٠,٨١ في المائة للإناث)؛ بمعنى أن جميع الأطفال في سن ٦ سنوات تقريباً قد التحقوا بالمدرسة وأن

(١٦) المصدر: قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم العالي.

أهداف التعليم للجميع قد تحققت بخصوص ضمان الالتحاق لكلا الجنسين. وبلغ معدل الالتحاق للمرحلة الأساسية ٩٤,٤١ في المائة (٩٣,١١ في المائة للذكور و ٩٥,٩١ في المائة للإناث)، وللمرحلة الثانوية ٧٣,٥١ في المائة (٦٤,٩١ في المائة للذكور و ٨٢,٥١ في المائة للإناث) خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣^(١٧).

وبناء على تحليل واقع التعليم، ركزت فلسطين على تحسين معدلات التحاق فئة ذوي الإعاقة بالتعليم، حيث أن نسبة التحاقهم بالمرحلة الأساسية متدنية وبلغت ٤٥ في المائة فقط من إجمالي ذوي الإعاقة في الفئة العمرية ٦-١٥ سنة^(١٨)، ما يستلزم سياسات وتدخلات خاصة بهذه الفئة لضمان التحاق أفرادها بالتعليم.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل على المؤشرات الكمية الخاصة بالتعليم المدرسي، إلا أن هناك مسألتين يجب الاهتمام بهما بشكل خاص وهما: التعليم قبل المدرسي، ونوعية التعليم بشكل عام. فعلى صعيد التعليم قبل المدرسي، أظهرت البيانات أن ٣٣,٨ في المائة فقط من الأطفال يلتحقون بالتعليم قبل المدرسي، ويعود هذا إلى عوامل عديدة، منها الفقر وتدني مستويات المعيشة، وعدم توفر رياض أطفال في بعض التجمعات السكانية أو بعدها عن مكان السكن، وبخاصة مع عدم توفر مواصلات لنقل الأطفال من بيوتهم إلى رياض الأطفال، والخوف من ممارسات الجيش الإسرائيلي على الطرق، والحواجز التي ينشأها في كافة المناطق.

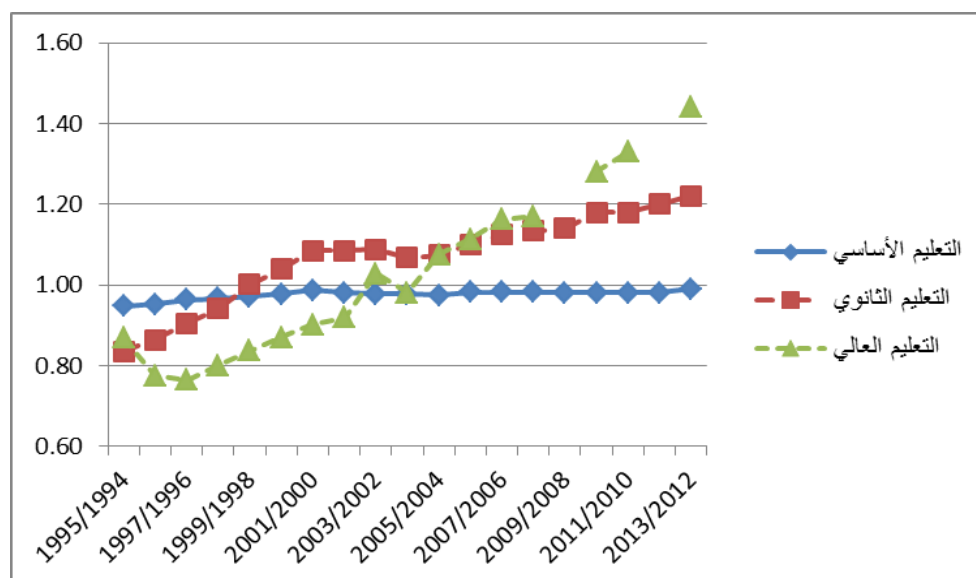
ويبقى التحدي الأهم هو الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين نوعيته، حيث أن التقدم على الصعيد الكمي للتعليم لم يواكبه تقدم مماثل على صعيد النوعية، وهو ما يتطلب مجموعة من السياسات والتدخلات اللازمة لتحقيقه. وكمؤشر على نوعية التعليم، أظهرت نتائج الطلبة الفلسطينيين في الامتحانات الدولية (TIMSS) مستوى لا يعبر عن تطلعاتنا.

تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين: استمرار تدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة وفي مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الالتحاق في التعليم، فقد ارتفعت نسبة الإناث في التعليم الأساسي من ٩٥ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٩٩ في المائة عام ٢٠١٢. وزادت نسبة الإناث عن الذكور في المرحلة الثانوية (١٢٢ فتاة لكل ١٠٠ فتى)، وفي التعليم العالي (١٤٤ فتاة لكل ١٠٠ ذكر). أي أن هذه الغاية تحققت.

(١٧) دولة فلسطين - وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم العام ٢٠١٤-٢٠١٩. رام الله - فلسطين.

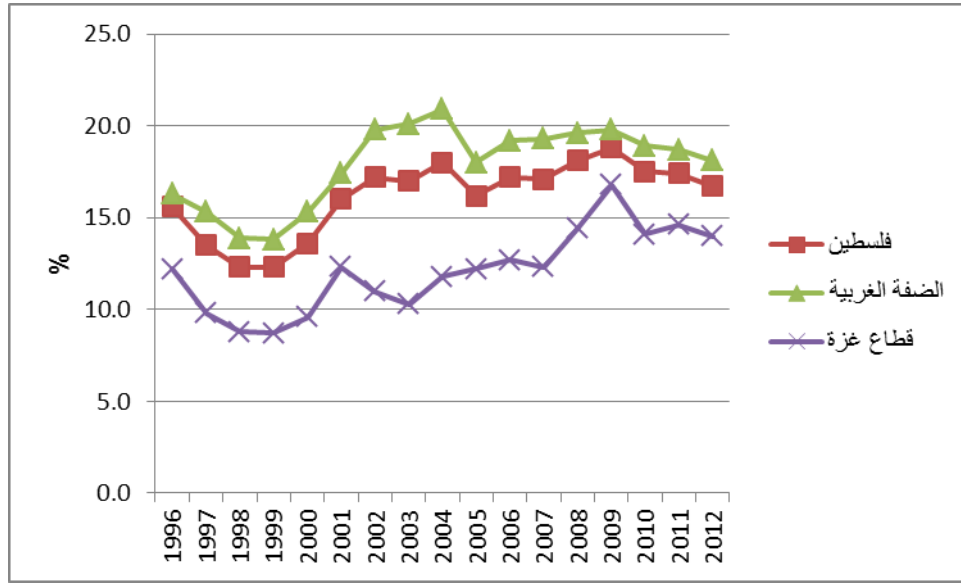
(١٨) المصدر: قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم العالي.

نسبة الفتيات إلى الفتيان في مراحل التعليم المختلفة



أما من حيث حصة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر غير الزراعية فإن التحسن طفيف، فقد زادت نسبة ١٥,٦ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ١٦,٧ في المائة عام ٢٠١٢. ويظهر شكل ٦ وجود فروق ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال، حيث ما زالت مشاركة النساء في العمل مدفوع الأجر غير الزراعي في الضفة الغربية تزيد بـ ٢٩ في المائة عن مشاركة النساء في قطاع غزة.

حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي حسب المنطقة



ملاحظة: التحسن الذي يظهر في سنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبقة، والتي تأثر بها الرجال بصورة خاصة نتيجة اغلاق سوق العمل الإسرائيلي، وتراجع التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في قطاع الإنشاءات. ورغم الزيادة التي سجلت على صعيد مشاركة النساء في القوى العاملة والتي زادت من ١٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٣ نهاية عام ٢٠١٣، إلا أنها ما زالت متدنية مقارنة بمشاركة الذكور (٧٠ في المائة).

اعتمدت دولة فلسطين نظام الكوتا في الانتخابات التشريعية والمحلية، وهو ما ساهم في زيادة نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة. وفي الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، حصلت النساء ١٢,٩ في المائة من عدد مقاعد المجلس التشريعي، بواقع ١٢ في المائة من المقاعد في الضفة الغربية، و ١٥ في المائة من المقاعد في غزة. وبلغت نسبة النساء المرشحات للانتخابات المحلية ٣٠ في المائة في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وأشغلت النساء ١٨ في المائة من مقاعد الهيئات المحلية. وحصلت النساء على ٢٠,٦ في المائة من المقاعد في الانتخابات المحلية في العام ٢٠١٢، والتي جرت في الضفة الغربية فقط.

وتتمثل الأولويات السياسية للمرحلة المقبلة على هذا الصعيد فيما يلي:

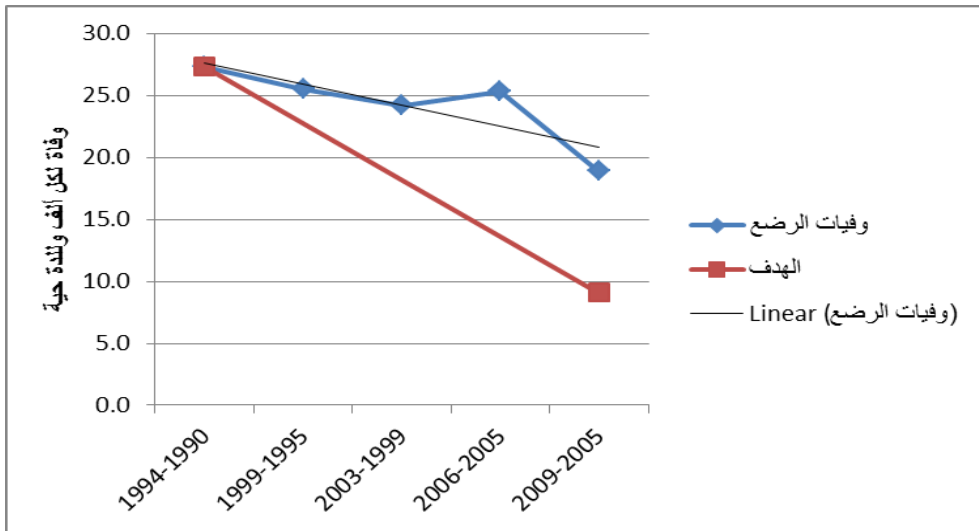
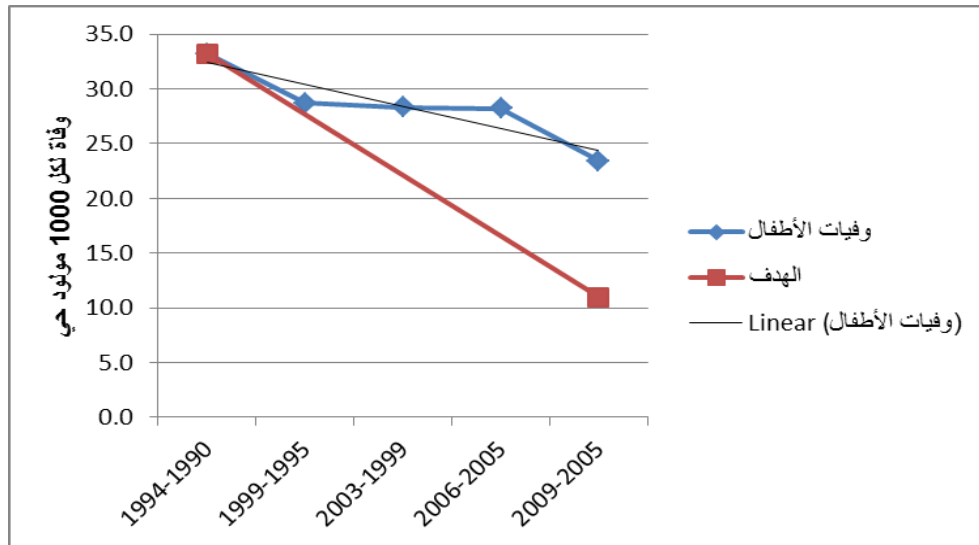
- تطوير البيئة القانونية المعززة للمساواة بين الجنسين، واستكمال مراجعة القوانين والتشريعات والانظمة النافذة والتأكد من مراعاتها لحقوق المرأة.

- تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية والقطاعية وفي البرامج والموازنات العامة، وتعزيز آليات المساءلة والرقابة المبنية على أساس النوع الاجتماعي.
- تنسيق العمل لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وإتاحة فرص عمل لائق لها في كافة القطاعات الانتاجية وعلى قدم المساواة مع الرجل، وتسهيل وصولهن والاستفادة من خدمات الإقراض بشروط ميسرة.
- حماية المرأة من كافة أشكال العنف ، وتسهيل وصولها للعدالة وحصولها على حقوقها، لا سيما النساء الأكثر عرضة للتهميش في المناطق الريفية وفي المناطق المحاذية للجدار وفي القدس الشرقية وقطاع غزة، والعمل بشكل خاص على حماية النساء من قمع وممارسات الاحتلال خاصة الأسيرات في سجون الاحتلال.
- التأكد من مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي في تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة، والعمل على تحسين إمكانية وصول النساء إليها.

٣ - تقليل وفيات الأطفال: انخفاض في معدلات وفيات الأطفال والرضع، لكن الهدف ما زال بعيداً

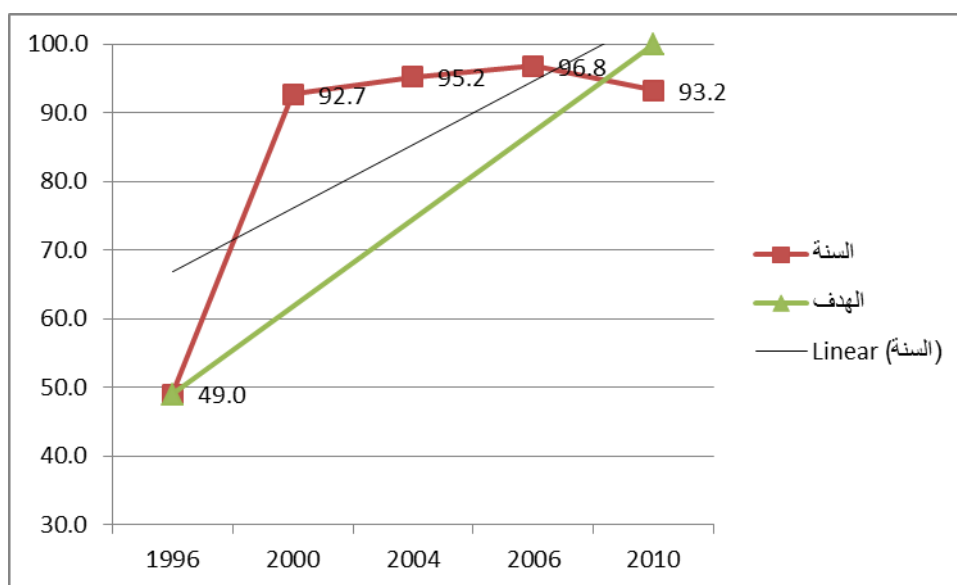
تظهر البيانات المتوفرة اتجاهها عاما بانخفاض مضطرب لمعدلات وفيات الأطفال والرضع في فلسطين، حيث أن معدل وفيات الأطفال في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، أي الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كان ٣٣,٢ وفاة لكل ألف ولادة حية، وأخذت هذه النسبة بالتراجع سنوياً لتصل إلى ٢٣,٤ وفاة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، أي أن وفيات الأطفال انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة، وهي بعيدة عن الهدف المحدد في الغاية ٤، حيث المطلوب تخفيضها بنسبة ٦٦ في المائة. وكذلك الحال فيما يخص معدلات وفيات الرضع، حيث انخفضت من ٢٧,٣ وفاة لكل ألف ولادة حية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ١٨,٩ وفاة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. أي انخفضت بنسبة ٣١ في المائة وهذا الهدف بعيد عن المطلوب وفق الاستهداف المنشود وهو ٦٦ في المائة. وعلى الرغم من التحسن الذي حصل على معدل وفيات الأطفال والرضع إلا أنها لا تزال مرتفعة، وبالتالي، فإن المطلوب بذل المزيد من الجهود لتخفيض هذه المعدلات، بالتركيز على مسببات وفيات الرضع والأطفال (مثل أمراض ما قبل الولادة، التشوهات الخلقية، أمراض الجهاز التنفسي).

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر



في نفس السياق نفسه زادت نسبة الأطفال الذين لم يبلغوا السنة وحصلوا على تطعيم ضد الحصبة من ٤٩,٠ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٩٦,٨ في المائة عام ٢٠٠٦، لكنها تراجعت العام ٢٠١٠ إلى ٩٣,٢ في المائة. وفي هذا المجال تقترب فلسطين من تحقيق هذا الهدف.

نسبة الأطفال الذين بلغوا سنة واحدة من العمر، الملقحين ضد الحصبة



وبالنسبة لتعميم إتاحة خدمات الصحة الانجابية بحلول عام ٢٠١٥، فقد بلغت نسبة النساء الحوامل اللواتي يتلقين العناية الصحية قبل الولادة (أربع زيارات فأكثر) ٩٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، وبلغت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طواقم صحية مؤهلة في نفس العام ٩٨,٤ في المائة. أما تلقي الرعاية الصحية بعد الولادة فكانت نسبها متدنية، حيث أظهرت البيانات أن ٣٨,٤ في المائة فقط من النساء يتلقين خدمات الرعاية الصحية بعد الولادة. وقد يكون عدم تلقي النساء للرعاية الصحية بعد الولادة عاملاً من العوامل المؤثرة في وفيات الأمهات من جهة، وفي وفيات الأطفال والرضع من جهة ثانية، وهو ما يستدعي التركيز على تعزيز خدمات الرعاية الصحية من قبل النساء بعد الولادة.

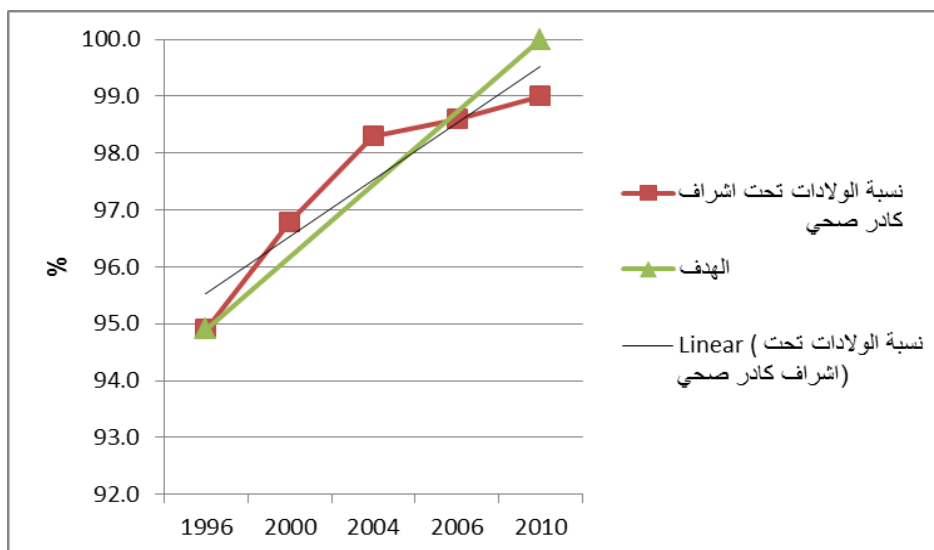
وبلغ معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ٥٢,٥ في المائة وطنياً في عام ٢٠١٠، بواقع ٥٥,١ في المائة في الضفة الغربية و ٤٨,٢ في المائة في قطاع غزة^(١٩). أما نسبة الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة فبلغت ١٥,٦ في المائة على المستوى الوطني، بواقع ١٤,٧ في المائة في الضفة الغربية و ١٧ في المائة في قطاع غزة^(٢٠).

(١٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين، ٢٠١٢-١٩٩٤، نقلاً عن الصفحة الإلكترونية

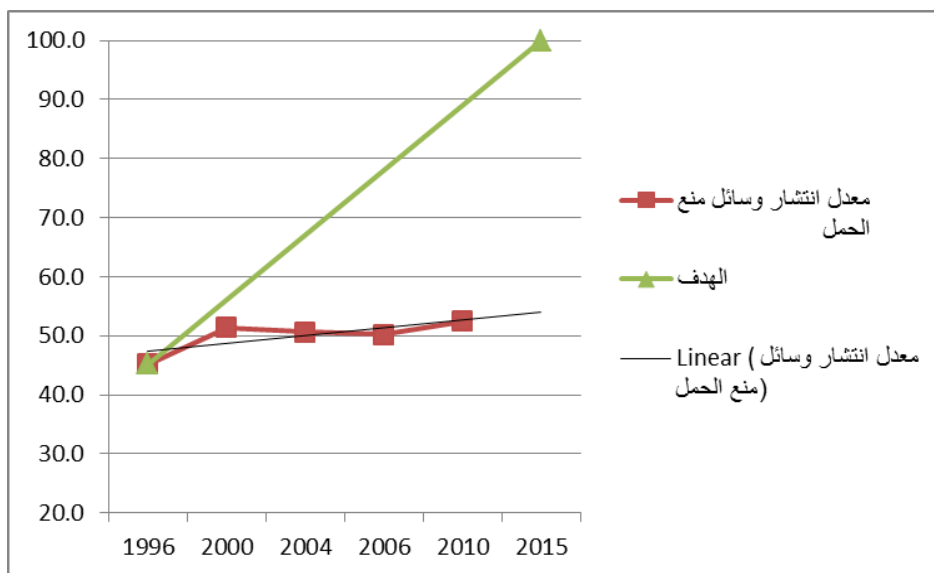
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/MDGsPal_2013_Arabic.pdf

(٢٠) المصدر السابق.

نسبة الولادات التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص



معدل انتشار وسائل منع الحمل



أما الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فهي منخفضة، ورصدت وزارة الصحة ٧٢ حالة حتى العام ٢٠١١، ويتوفر برنامج مجاني للكشف عن هذا المرض، وتجري متابعة حاملي الفيروس. وتم القضاء في فلسطين على معظم الأمراض المعدية، ويرجع ذلك إلى برامج التطعيمات وبرامج الكشف المبكر عن هذه الأمراض. ويجري استهداف التهاب الكبد في السنوات الأخيرة بنجاح من خلال التطعيم

وبناء على تحليل واقع الصحة في فلسطين، ركزت أجنحة السياسات الوطنية على أهمية تعزيز صحة المجتمع وضمان استدامتها، ذلك على الرغم من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الصحي الفلسطيني الناجمة عن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والتي تحد من إمكانية حصول جميع المواطنين على خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة (الحواجز الدائمة والطارئة، جدار الضم والتوسع، مناطق ج ومنع بناء عيادات فيها). وعلى الرغم من هذه القيود، وأينما أمكن العمل دون قيود إسرائيلية، استطاعت فلسطين تحقيق تقدم ملحوظ على خدمات الرعاية الصحية الأولية. بما فيها توفير التطعيم لكافة الأطفال، وبناء وتطوير مراكز الصحة الأولية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية

تشير البيانات إلى أن فلسطين تتعرض إلى عملية تحول وبائي عميق، ناتج عن زيادة نسب الأمراض المزمنة بين فئات المجتمع الفلسطيني وبشكل خاص بين النساء مما يستوجب الاهتمام بها في المرحلة القادمة. كما أن مجمل الدراسات والتقارير لا تولي الأهمية الكافية للصحة النفسية، التي أشارت بعض الدراسات الجادة المحدودة، إلى وجود مشكلات خطيرة على هذا الصعيد، مرتبطة مباشرة بالاحتلال والحرب والعنف المزمّن والمستمر، الأمر الذي يترك أثرا خطيرا عميقة الأثر على الصحة النفسية والاجتماعية والجسدية للمواطنين الفلسطينيين، لم ندرك كامل أبعادها بعد. أضف إلى ذلك مسألة الإعاقة التي تبلغ نسبتها ٧ في المائة، وهذه أيضا تقديرات محافظة، وكذلك المشكلات النفسية والاجتماعية والجسدية الجسيمة التي يشكو منها آلاف المعتقلين والمعتقلين السابقين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ولعل هذا يجعل من التركيز الحصري على الإنجاز المحقق في الرعاية الصحية الأولية للأطفال والنساء، على أهميته القصوى وضرورة الحفاظ عليه وتطويره، نجاحا جزئيا لا يمكن تعميمه على القطاع الصحي عموما. إلا أننا نفاخر بهذا الإنجاز ونعمل على استدامته وتطويره.

وتتمثل الأولويات السياسية التي ستعمل دولة فلسطين على تنفيذها في هذا المجال خلال السنوات القادمة فيما يلي:

- توفير أفضل خدمات ممكنة في مجال الصحة الجسدية والنفسية هو حق من حقوق الإنسان العمل على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وبجودة عالية لكافة الفئات السكانية وبالأخص الفقيرة والمهمشة منها وفي جميع المناطق الجغرافية، لا سيما المتواجدين في المناطق النائية والمحاذية لجدار الضم والتوسع ومناطق "ج" والقدس الشرقية وقطاع غزة، وكفالة تحقيق مبدأ الصحة للجميع.

- تعزيز إدارة الأمراض المزمنة لما تشكله من عبء كبير على النظام الصحي وذلك من خلال تعزيز برامج الكشف المبكر، وتعزيز الرعاية الصحية الوقائية ورفع الوعي المجتمعي حول أنماط الحياة الصحية والسلوكيات الصحية للمجتمع والأفراد.
- تعزيز التنمية المؤسساتية والحوكمة الصحية من خلال التطوير المؤسسي والإدارة الفعالة للنظام الصحي الفلسطيني، والتنسيق مع الشركاء وخاصة كليات الطب في الجامعات ومعاهد التمريض على توفير موارد بشرية كفؤة قادرة على تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية من أجل تقليل الاعتماد على الخارج مالياً وخدماتياً وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتقليل التحويلات إلى الحد الأدنى، وتعزيز قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والخدمات المقدمة
- التطوير المستمر لخدمات الرعاية الصحية الأولية والعامة، لا سيما خدمات رعاية الأم والطفل، وخدمات الصحة الإنجابية، والصحة النفسية والاجتماعية ونهج صحة الأسرة. مع الاهتمام الخاص بتوفير خدمات الرعاية الصحية للنساء بعد الولادة.
- تطوير الشراكة والتعاون والتكامل مع مقدمي الخدمات الصحية في القطاعات الصحية المختلفة وتبادل الخبرات في ما بينهم.

اقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

أثبتت دولة فلسطين التزاماً قوياً نحو تطوير نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، ومبني على الالتزام بقواعد الحكم الرشيد، بما في ذلك اقرار قوانين متقدمة، من حيث مراعاتها لحقوق الإنسان، والمعايير الدولية. وفي هذا السياق تعمل دولة فلسطين على تحقيق أهداف الألفية، وتضمنها في خطتها الوطنية وخططها القطاعية وعبر القطاعية.

وبكل تأكيد فإن قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة سيفتح المجال أمام مجتمعنا للتطور، وتعظيم إنجازاته التنموية. خاصة إقامة دولة تتمتع بالتواصل الجغرافي، وتسيطر على مواردها، وتعود فيها القدس إلى دورها الطبيعي كعاصمة ومركز لدولة فلسطين، ويتمتع فيها المواطن الفلسطيني بحرية الحركة، وحرية التجارة مع دول العالم، وحرية تنقل الأفراد والسلع، وحرية استثمار الأرض الفلسطينية والموارد الفلسطينية.

وفي هذا المجال عملت دولة فلسطين على تطوير نظم ادارتها المساعدات المالية، في إطار بناء أجهزة الدولة، والعمل على تخفيض الاعتماد على المساعدات الدولية، وتعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية. ولكن على المدى المنظور، وفي ظل استمرار الاحتلال، واستمرار الأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين، واستمرار الحد من حرية حركة الأفراد

والبضائع التي تقوض فرص الانتعاش الاقتصادي، فإن استمرار الدعم المالي الدولي لدولة فلسطين شرط ضروري للحفاظ على المنجزات التي أحرزتها، ومنع تدهورها.

وتعتمد فلسطين على المساعدات الدولية بشكل كبير. فقد شكلت هذه المساعدات ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠. وتسير البيانات إلى تراجع في حجم الدعم المالي الدولي إلى فلسطين بعد عام ٢٠١٠ مقارنة مع اتجاه زيادة الدعم المالي خلال السنوات السابقة.

وتوجه النسبة الأكبر من الدعم المالي إلى دعم الموازنة الجارية، فمن أصل ٢ ٥٠٠ مليون دولار خصص منها ١٥ - ١ مليون لدعم الموازنة الجارية، و ٥٩٠ مليون مخصصة لتغطية الاحتياجات والمساعدات الإنسانية، و ٧٥٠ مليون مخصصة للاستثمار في التنمية. وهذا أمر متوقع مع استمرار الاحتلال، واستمرار الأزمة الإنسانية.

وتشير البيانات إلى غياب التوازن في الدعم المخصص للأنشطة التنموية، فنصف المبلغ المخصص لدعم التنمية عام ٢٠١١ خصص لقطاعين فرعيين هما الأمن والعدالة اللذين ويستأثران بالحصصة الرئيسية من الدعم المالي الخارجي، خلافا لما تنص عليه الأولويات الوطنية. ويتطلب ذلك تعزيز عملية التنسيق والمتابعة مع الجهات المانحة لضمان تنسيق فعال للمساعدات بخدمة الأولويات الوطنية. مع العلم أن أولويات قطاعي الأمن والعدالة مصاغة بما يستجيب أيضا لأجندات لا تتفق تماما مع الأولويات الوطنية في هذا المجال، وتهدف إلى توفير ضمانات إضافية لأمن دولة إسرائيل.

إن المسؤولية الأولى للمجتمع الدولي تتمثل في توفير الدعم السياسي اللازم لتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، من خلال الضغط على دولة الاحتلال لإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، وإزالة المعوقات التي يفرضها على المجتمع الفلسطيني. والاستمرار في تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لاستدامة الأهداف التنموية.

وفي المدى المباشر، يتوقع من المجتمع الدولي حماية الموارد الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من استثمارها، وتوظيفها في خدمة رفاهه. ويتوقع من المجتمع الدولي تكثيف جهوده في حماية الفلسطينيين، والاستمرار في الشراكة في تطوير وتحسين برامج المساعدات المختلفة. ولا يخفى أن حماية الانحياز المهش الذي تحقق في مجالات مختلفة، وضمات استدامته يتطلب استمرار الدعم الخارجي المالي والفني في المدى المباشر، كما يتطلب إزالة المعوقات أمام بناء الدولة الوطنية المستقلة وأمام الأعمال الكامل للحق في التنمية، في المدى المتوسط والبعيد.

التطلعات التنموية

بالإضافة إلى التحديات التنموية التي ذكرت في الأقسام السابقة فإن القضايا التالية تشكل أولويات للعمل عليها خلال الفترة القادمة.

١ - البناء على الانحاز الذي تحقق بالاعتراف الدولي بدولة فلسطين بصفة مراقب وبحدودها على جميع الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، واعطاء زخم جديد للنضال الفلسطيني، والذي أصبح يتمحور حول إزالة الاحتلال وتفعيل القرار الأممي على أرض الواقع من خلال تجسيد الدولة المستقلة ذات السيادة على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧. ونحن لا نعتبر ذلك شأنًا سياسيًا وحسب، بل ننظر إليه باعتباره واجبا أخلاقيا وحقوقيا بموجب القانون الدولي، وتنفيذا للالتزام بإعمال الحق في التنمية وتقرير المصير، باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان. بالإضافة إلى العمل الدؤوب لمواصلة الجهود الدبلوماسية التي تبذل وستبذل على صعيد الانضمام إلى الهيئات والمنظمات الدولية من أجل إيصال القضية الفلسطينية إلى كل منابر العالم والاستفادة من صلاحيات هذه المنظمات في حماية منجزات التنمية الوطنية الكبرى.

٢ - التركيز على معالجة الفقر والبطالة بالتنمية بدلا من الإغاثة لضمان استدامة تأثير التدخلات التنموية على المدى الطويل من خلال تعزيز قدرة الأفراد والأسر على توليد الدخل. وقد يكون التركيز على برامج خلق فرص العمل وتطوير المشاريع التنموية لا سيما الصغيرة منها هو الحل الأنسب على المدى المنظور للحد من الفقر وتعزيز حالة الأمن الغذائي. كما ينبغي التعامل مع الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، بما يشمل الصحة والتعليم والخدمات والعمل. كما أن المقاربة التنموية في مكافحة الفقر، وكما تؤكد ذلك الأدبيات التنموية الدولية والإقليمية، لا يمكن أن تكون فعالة ومستدامة ما لم تتصدى لأسباب هذه الظاهرة، سواء ما يرتبط منها بالاحتلال نفسه في ما يخص فلسطين بالذات، أو ما يرتبط منها بطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية، ببعديها الوطني والدولي.

٣ - التركيز على الاستجابة لاحتياجات وتطوير قدرات فئات اجتماعية محددة، وإعطائها الأولوية في مجال التدخلات التنموية، خاصة الشباب والنساء. ويشكل الشباب حوالي ٣٠ في المائة من مجمل السكان، إلا أن مشاركتهم في مجالات الحياة المختلفة متواضعة، وذلك نتيجة لتداخل العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر في ذلك. كما يعاني الشباب أكثر من غيرهم من وطأة الوضع الاقتصادي المتراجع، إذ يشكل العاطلون عن العمل في الفئة العمرية بين ١٥-٢٩ سنة حوالي الثلث، كما وستعمل دولة فلسطين على تحفيز انخراطهم وتفعيل دورهم ومشاركتهم الإيجابية في المجتمع، وعلى الحد من

اغترابهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه، وعلى تقليل هجرتهم إلى الخارج مع التركيز على الشباب القاطنين في المناطق المهمشة وفي القدس الشرقية. والتوجه نفسه ينطبق على النساء، اللواتي يواجهن معوقات خاصة امام تعظيم قيامهم بدورهم التنموي، كما ان مناخ العنف الناجم عن الاحتلال وعن مواجهته، يوسع من انتشار ثقافة العنف، ويحفز التفكك الاسري والاجتماعي، إلى مستويات تهدد التماسك الاجتماعي، ويعزز نمو ثقافة عدائية تجاه النساء ودورهن وحقوقهن.

إن دولة فلسطين، وهي تقدم تقريرها هذا حول واقع التنمية في فلسطين، تأمل أن تحصل على حقها الكامل والوافي في تنفيذ التنمية وعلى كل الصعد والمجالات، وأن يلعب المجتمع الدولي دوره في حماية مقدراتها ومنجزات تنميتها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تكفل حقها بالوجود كدولة قابلة للحياة تسعى لتلعب دورها الإيجابي على الساحة الدولية، واذ تنتهز دولة فلسطين فرصة إطلاق الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ عاماً عالمياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني وأن تعيد التذكير أن كل هذه التطلعات رهن جهود المجتمع الدولي في حماية منجزات التنمية في فلسطين واستدامتها.

كما يهمننا أن نؤكد، أن إحقاق الحق وإيصال الشعب الفلسطيني إلى حقوقه الوطنية المشروعة، وإلى حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، والتوصل إلى سلام عادل وشامل يضمن هذه الحقوق، من شأنه ان يساهم في تعزيز احتمالات السلام والأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وفي المحيط المتوسطي الأوسع، وفي العالم.

إن تفويت فرصة السلام القائم على القانون الدولي والحق في فلسطين، هو تفويت لفرصة تعزيز السلام وثقافة الحق في العالم.